

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٢

رفع حد السندات التي يصدرها بنك التسليف الزراعي والتعاوني بضمان الحكومة إلى ثلاثين مليوناً من الجنيهات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء البند (ثانياً) من المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ بالتخصيص للحكومة في إنشاء بنك زراعي والإذن لبنك التسليف الزراعي والتعاوني في إصدار سندات قابلة للتداول بضمان الحكومة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢ من القانون رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٥٦ لما ذكر إليه النص الآتي :

” يؤذن لبنك التسليف الزراعي والتعاوني - بموافقة وزير الخزانة - في إصدار سندات قابلة للتداول في حدود مبلغ ثلاثين مليوناً من الجنيهات بزيادة سنوية لا تتجاوز ٣ ٪ .

ولا تسرى على هذه السندات أحكام البند (١) من المادة ١٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤

وتستهلك هذه السندات خلال مدة أقصاها عشر سنوات من تاريخ إصدارها على أن يكون الوفاء بالقيمة الإسمية وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يتفق عليها بين وزير الخزانة والبنك .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

مدر برامحة الجمهورية في ٢٥ رجب سنة ١٣٨١ (٢ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٢

بإعفاء رسائل من عوائد الرصيف والرسوم البلدية المستحقة على رسم الاستيراد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بشأن تعديل التعريفات الجمركية ؛

وعلى القانون رقم ٦٣١ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض الرسوم البلدية على البضائع الواردة والصادرة ؛

وعلى القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض رسم استيراد على البضائع الواردة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعفى البضائع التي تم الإفراج عنها من الدائرة الجمركية خلال المدة من ١٩٥٥/٩/١ لغاية ١٩٥٧/٦/١٥ من عوائد الرصيف والرسوم البلدية المستحقة على رسم الاستيراد المقرر على تلك البضائع . ولا يسرى هذا الإعفاء على البضائع التي سددت عنها تلك العوائد والرسوم قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - على وزير الخزانة تنفيذ هذا القرار بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

مدر برامحة الجمهورية في ٢٥ رجب سنة ١٣٨١ (٢ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢

في شأن تنظيم تعليم من تقصر حواسمهم أو عقولهم عن متابعة التعليم في المدارس العادية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن التعليم الابتدائي والقوانين المعدلة له ؛

مدر برامحة الجمهورية في ٢٥ رجب سنة ١٣٨١ (٢ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر